مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السادس/ العدد الثاني
ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish. Co.

آليات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية

Mechanisms for the promotion of small and medium enterprises in Algeria to enhance their role in economic development

د. بوغليطة إلهام
ilhemboug@yahoo.fr
جامعة سكيكدة

أ. زياني خولة
zian.ikhawla@gmail.com
جامعة سكيكدة

تاريخ الاستلام: 2018/01/06 تاريخ قبول النشر: 2019/12/25

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية لدعم وتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تحقق توازنا اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنه على مستوى الجزائر نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل منها داخلية وأخرى خارجية، وهذا ما خلصت إليه هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL: M2، A1.

المؤلف المرسل: بوغليطة إلهام، **الإيميل:** i.boughlita@univ-skikda.dz

Abstract:

This study aims to show the rol of a small and a medium companies in economic development, the Algerian government has been made a great efforts to support and to encourage the construction of this type of companies in different economies sectors, the small and the medium companies will be able to realize a social and economic equilibrium but in Algeria we find that the small and medium companies suffer from different external and internal problems, and this what the study conclude.

Keywords: Small and medium enterprises; economic development; Obstacles to the development of small and medium enterprises; support mechanisms for small and medium enterprises

Jel Classification: A1, M2.

I المقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، هذا ما جعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إنشائها وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة.

ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة كما يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على

القطاع العام في توفير فرص العمل، ورغم الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعترضها منذ بداية العمل العديد من المشاكل والمعوقات تحول دون تحقيقها لهدفها، وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

– ما آليات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية؟

1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2. أهداف الدراسة

على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب الاقتصاد في جميع دول العالم بلا استثناء، فإن هدف البحث يأتي في محاولة التعرف على الآليات الداعمة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية.

3. منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يسمح بشرح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر وتحديد معوقات تطويرها واهم الآليات للنهوض بها حيث يسعى هذا المنهج إلى جمع بيانات كافية عن الموضوع في ميدان البحث، بالاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات في الدراسات الوصفية، ليتم بعدها تحليل ما تم جمعه من بيانات.

II الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

(دراسة ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين،2018): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية في الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باستعراض أهم المعوقات التي

تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدراتها الكبيرة على امتصاص اليد العاملة، وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم لذلك، حيث توصلت الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني هي مساهمة محدودة جدا إذا ما قارناها بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الرائدة في هذا المجال.

(دراسة رزيق كمال، عوالي بلال، 2016): بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر: تعتمد الجزائر في صادراتها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الأمر الذي يشكل خطرا على إيراداتها، مما أوجب زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يكتسيه هذا القطاع من مكانة اقتصادية واجتماعية، ومساهمة فعالة في تحقيق التنمية في شتى المجالات وصولا للتنمية المستدامة، غير انه لا زال يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وكإستراتيجية مقترحة لتنمية وبعث هذا القطاع عمدت الدولة الجزائرية على تقديم تسهيلات وحوافز تمثل دعما وتشجيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تحقيق أهدافها وتوجهها كحكومة رشيدة في مختلف ولايات الوطن.

(دراسة صلاح الدين سردوك، 2013): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني(دراسة إحصائية 2002-2012): هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة على موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، إذ تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وفقا لمجموعة من المؤشرات ونجد في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة والحد بذلك من مشكلة ارتفاع معدل البطالة، وقد أظهرت الدراسة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص،

كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة بالقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين.

2. الدراسات الأجنبية

(دراسة TIMERIDINE SARA،2015): تنظيم وتسيير المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسات صغيرة ومتوسطة إنتاج المشروبات الغير الكحولية لولاية بجاية: منذ فترة طويلة كونت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة القوى الأكثر تأثيرا في اقتصاد السوق، حيث عرفت إصلاحات وبرامج دعم مختلفة، وفي ايطار هذه التطورات المختلفة، ومن خلال هذه الدراسة تم إبراز كيفية تنظيم وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، للتحقيق دلك، تمت دراسة استقصائية على 71 مؤسسة تنشط في قطاع المشروبات الغير الكحولية لولاية بجاية، حتى يتم تحديد كيف تتهيكل هذه المؤسسات وكيف تتخذ القرارات وكيف تتباين ردود فعل البيئة المحيطة بها.

التعقيب على الدراسات السابقة: إن ما يميز هذه الدراسة عن قريناتها من الدراسات السابقة، أنها تناولت آليات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، فكثير من الدراسات تناولت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني كدراسة صلاح الدين سردوك، دون التعرض لآليات النهوض بهذه المؤسسات لتدعيم دورها في التنمية الاقتصادية وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

III دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مابين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقرب 20.5مليون أي نسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشاريع صغيرة (العطية، 2004، ص23).

تتعدد المساهمات الاقتصادية لهذه المشاريع، حيث أنها تستخدم أكثر من 50%من قوة العمل في القطاع الخاص، وبسبب أنها تتميز بكثافة اليد العاملة، فإنها تخلق في الواقع أعمالا أكثر من الأعمال في المشروعات الكبيرة، ففي عام 1980 مثلا أوجدت

المشروعات الصغيرة (التي تستخدم أقل من 500عامل) أكثر من ثلث فرص العمل المتاحة للعاملين، أما الشركات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، فقد أوجدت أكثر من نصف فرص العمل من تلك الأعمال، واستمر هذا الاتجاه في عام 1990 حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت السبب الوحيد في تزايد نمو فرص العمل لديها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي استمرت في تقليص عدد العاملين لديها.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا أساسيا في تدريب العاملين، إذ توفر لهم فرصة تعلم مهارات متعددة والتي يستفيد منها صاحب المشروع الصغير بدرجة أكبر من فائدتها لصاحب المشروع الكبير.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 48% من الناتج القومي الأمريكي وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال، وبشكل عام فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من 100 مليون شخص أمريكي، وفي الدول الأخرى نلاحظ أن المشروعات الصغيرة توفر 33% من فرص العمل في كندا، و55% في اليابان و85% في غانا، و87%في الهند، و88% في أندونسيا و74% في الفلبين، 63% في تنزانيا، وفي كوريا، 65% من فرص العمل (العطية، 2004، ص23).

أما في الجزائر فقد فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها عدديا؛ وذلك من خلال إصدار قوانين لترقية إنشاء المؤسسات والهيئات الداعمة والممولة لهذه المؤسسات كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2004-2018

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	225449	245842	259282	293946	392013
المؤسسات العمومية	778	874	849	666	626
المؤسسات التقليدية	86732	96072	101981	116347	126887
المجموع	312959	342788	362112	410959	**2013**
طبيعة المؤسسة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
المؤسسات الخاصة	408155	606 737	511856	601583	601583
المؤسسات العمومية	598	560	572	557	557
المؤسسات التقليدية	162085	-	146881	160764	175676
طبيعة المؤسسة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
المؤسسات الخاصة	656949	716895	786989	816323	851414
المؤسسات العمومية	542	532	390	264	262
المؤسسات التقليدية	194562	217142	235242	243699	241494
المجموع	852053	934569	1022621	1060289	1093170

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (www.pmeart- dz.org).

تتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، والعمومية والمؤسسات التقليدية، حيث تمثل المؤسسات الخاصة الأغلبية، ولقد عرف عددها عند نهاية 2018 تطورا ملحوظا قدر بـ 816323 بعدما كان سنة 2004 يقدر بـ 225449، أما القطاع العام فقد شهد تناقص في عدد مؤسساته وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة والى توقف العديد منها، أين وصل عددها 262 سنة 2018.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

يتمثل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر فيما يلي:

1.2 ترقية التجارة الخارجية: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد، إلا أنه في مجال التصدير فإن

جزء ضئيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص تنطوي على ضعف التكامل في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات نفسها تستورد معظم المواد الخام والمعدات وقطع الغيار من الخارج (Bouhanna, Benammar, 2009, p3) ، فمقارنة مع سنة 2015 فان الميزان التجاري الجزائري لسنة 2016 سجل:

- انخفاض الاستيراد بـ – 9,62% بما يعادل 51,70 مليار دولار إلى 40,72مليار دولار.
- انخفاض التصدير بـ – 16,69% بما يعادل 34,60 مليار دولار إلى 28,88مليار دولار.

بمقارنة مع سنة 2017 فان الميزان التجاري الجزائري لسنة 2018 سجل:

-انخفاض الاستيراد بـ – 2,10%، ارتفاع التصدير بـ 12,56% .

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(02):تطور الميزان التجاري الجزائري(2015-2018) **(مليار دولار)**

	2015	2016	التقييم	2017	2018	التقييم
الاستيراد	51702	46727	-9,62	23 273	22 784	-2,10
التصدير	34668	28883	-16,69	17 616	19 828	12,56
الميزان التجاري	-17034	-17844		-5 657	-2 956	

Source: Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletins d'information statistique de la PME-industrie, N° 30, p52, N° 33, p33.

2.2 القضاء على البطالة: وذلك من خلال توفير مناصب الشغل حيث تعمل الحكومة الجزائرية على تدعيم جهازي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهذا لخلق مناصب العمل(جريدة النهار، 2017)، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل في الجزائر من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2015 -2016:

جدول رقم(03): تقييم تطور عدد العمال حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطور عدد عمال المؤ ص م حسب نوعها	2015		2016		التقييم
	العدد	%	العدد	%	
تطور عدد عمال المؤ ص م بالقطاع الخاص	2327293	98.16	2511674	98.86	7.92
تطور عدد عمال المؤ ص م بالقطاع العام	43727	1.84	29024	1.14	-33.62
المجموع	2371020	100	2540698	100	7.16
تطور عدد عمال المؤ ص م حسب نوعها	2017		2018		التقييم
	العدد	%	العدد	%	
تطور عدد عمال المؤ ص م بالقطاع الخاص	2578279	91	2668173	82	-6.78
تطور عدد عمال المؤ ص م بالقطاع العام	23679	99.18	22073	99.18	3.49
المجموع	2601952	100	2690246	100	3.39

Source: (Ministère de l'industrie et des Mines, p 1-13).

من الجدول السابق فإن عدد العمال الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2016 يقدر بـ 5240698 عامل، حيث تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع العام29024عامل، وقد سجل أن عدد العمال الإجمالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بـ 7.16% مابين سنتي 2015 و2016، وبـ 3.49% خلال سنتي 2017 و2018.

IV معوقات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1. معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أدت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر إلى نمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة أسفرت عن عرقلة وتراجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع مؤسسات القطاع العام التي تعتبر السند الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم الضغوط التي أدت إلى ظهور هذه الوضعية والتي يعتبر التعرف عليه أمرا ضروريا يساعد بالبحث على أفضل السبل والوسائل لمعالجتها وتفاديها ما يلي:

– صعوبة الحصول على العقار في المناطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني غير المدروس مما يصعب من عملية توسيع النشاط.

– غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضطرها إلى توظيف يد عاملة أقل مهارة وكفاءة مما يخفض الإنتاجية ونوعية السلع المنتجة ويرفع التكاليف.

– هروب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة لأفضلية شروط العمل وحجم الأجور إلى جانب الفرص الكبرى للترقية (نوة، 2005، ص141).

– ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا لأن أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة، لوجود المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نمط تسيير وتنظيم لا يوفر لها حتى الشروط الدنيا التي يتطلبها اقتصاد تنافسي.

– عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها.

– صعوبات تتعلق بالإجراءات وكثيرا ما كانت تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية.

– قيود تتعلق بصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة هذه المؤسسة، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.

– الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.

– عدم الاستقرار الاقتصادي" التضخم "ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح(عيسى، 2005، ص6).

– المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

– صعوبات فنية وتسويقية منها:(برنوطي، 2010، ص95):

- **سوء اختيار موقع البيع:** وهذا ينطبق على عمل جديد حيث يتم اختيار موقع البيع بدون خبرة كافية بالسوق والحجم المتوقع للمبيعات ضمن ذلك الموقع، فهو يقام في منطقة لا يصلها الزبائن، ويتم اختيار الموقع بدون دراسة كافية.

- **إهمال المنافسين:** هذا ويحصل مع عمل قائم وقد يكون ناجح لسنوات طويلة، ثم فجأة تتعرض للفشل ويكون السبب في الكثير من هذه الحالات هو إهمال المنافسين، فقد يهمل نشاطهم الترويجي، أو تسعيرهم أو الخدمات التي يقدمونها..الخ، أو قد يهمل التغير في أعدادهم أو أحجامهم، كما قد يهمل التهديد الفعلي الذي يسببه دخول منافسين كبار جدد.

2. دور الوكالات الوطنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

أمام تزايد أعداد العمال المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والظروف الأمنية الصعبة، حاولت الدولة إنعاش سوق العمل عن طريق إنشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية الشباب نذكر أهمها:

1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 08/09/1996 ولها فروعا جهوية يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع النشاطات الخاصة بالوكالة (جنينة، 2018، ص7)، والجدول الموالي يوضح مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما يلي:

جدول رقم(04): مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

السنة	مناصب الشغل المستحدثة
منذ الإنشاء حتى 2010	392670
2011	92682
2012	129203
2013	96233
2014	93140
2015	51570
2016	22766
2017	9805
2018/06/30	4630
المجموع	892699

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (www.ansej.org.dz).

من الجدول أعلاه فان عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة حتى 2016 قدر بـ 878264 منصب عمل، وقد قدرت عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2014 – 2016) بـ 167476 منصب شغل وهو ما يقدر بنسبة 20% من مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة منذ التأسيس حتى 2016، (Ministère de l'industrie et des Mines, 2016, p7) وبداية من الإنشاء ساهمت الوكالة في تأسيس 374325 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (Ministère de l'industrie et des Mines, 2018, p28) .

2.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة والجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة.

جدول رقم(05): عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنة	مناصب الشغل المستحدثة
2005	4994
2006	33331
2007	25847
2008	63148
2009	91101
2010	77934
2011	161417
2012	219641
2013	166053
2014	176315
2015	126315
2016	126152
2017	4268
المجموع	1182246

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (www.angem.dz).

من الجدول أعلاه فان عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017مرت بمراحل حيث شكل عدد مناصب الشغل ارتفاع ملحوظ من سنة 2005 إلى غاية 2006، وبعدها بدأ هذا العدد في الارتفاع والانخفاض ليعرف ارتفاعا ملحوظ سنة2011، وهذا في إطار دعم الشباب، بعدها شكل عدد مناصب الشغل المستحدثة انخفاض واضح سنتي 2016و2017، وهذا نظرا للسياسة الجزائر.

3.2. وكالة التنمية الاجتماعية: تخصصت الوكالة في أول الأمر بتمويل الشبكة الاجتماعية، والتي تعنى بتقديم مساعدات نقدية إلى أرباب العائلات حيث بلغ عدد المستفيدين من إيداعاتها حوالي 167907 شخص إلى غاية 1998 فقط، كما سخرت الوكالة قروضا مصغرة لا يتجاوز سقفها المالي 350 ألف دينار مخصصة لفائدة الشباب البطال بمساهمة ذاتية منه تقدر بـ 10% إذ وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بعد سنتين فقط من إنشائها إلى حوالي 4137 مشروع.

V النتائج والتوصيات

1. النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها في ما يلي:

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تطور عددها عبر السنوات، لكنها تعاني من مشاكل عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي.

– إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية أضحت من القضايا المتفق حولها، ويتمثل هذا الدور في ترقية التجارة الخارجية والقضاء على البطالة.

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص البطالة حيث سجل عدد العمال الإجمالي ارتفاع بين سنتي 2015 و2016.

– رغم أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التجارة الخارجية إلا أنه سجل انخفاض في الاستيراد والتصدير خلال سنة 2016.

–إن الغرض من شبكة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تذليل مختلف العقبات القائمة أمام استمرار ونمو هذه المؤسسات.

2. التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح جملة من التوصيات التي لها ضرورة في تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الحد من المعوقات التي تعترضها:

– يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

– الحد من البطالة من خلال تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

– الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة.

– إجراء دورات تدريب وتوعية للأشخاص العاطلين عن العمل، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وما توفره من دخل، يؤدي إلى انخفاض الطلب

على الوظائف العمومية، مما يخفف من حدة عبئ توفير مناصب العمل من طرف الحكومة.

– تحسين المناخ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل.

– نشر ثقافة المقاولاتية لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تمتلك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية.

– إنشاء هيئات حكومية أكثر تخصصا في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال.

– ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها.

VI المراجع

1. آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس، 2009.
2. ثلايجية نوة: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي"، عدد 03، أبحاث روسيكادا، 2005.
3. الجريدة الرسمية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر، 2001.
4. جريدة النهار، خلق 400 ألف منصب عمل في عامين، مقال منشور على الموقع: www.djazairess.com، تاريخ التصفح 06/18/ 2017.
5. سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
6. عمر جنينة، أمينة بلغيت، استراتجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر" تجربة الجزائر – والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)"

ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 06 و 07 نوفمبر 2018 .

7. ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية 2004، دار المسيرة، عمان، الأردن.
8. موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:-www.pmeart dz.org، تاريخ التصفح 2019/11/11.
9. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ التصفح: 2019/11/12.
10. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.org.dz، تاريخ التصفح: 2019/11/13.
11. Bouhanna Ali, Benammar Hafida, une approche empirique, la pme et le defi du developpement economique en algerie, faculte des scieses economiques et de gestion, universite de skikda, 2009.
12. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletins d'information statistique de la PME-industrie, N°30.
13. Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletins d'information statistique de la PME-industrie, N°33.